وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department
وزارة العدل
نشرة الصحافة اليومية
اليوم: الاثنين
التاريخ: ٣-٢-٢٠٢٠

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

كلية الحقوق نظّمت مؤتمر «الإتجار بالبشر... انتهاك لكرامة الإنسان»

الظفيري: الكويت حريصة على بيان التشريعات الدولية لمكافحة الجرائم

المتحدثون في المؤتمر (تصوير أسعد عبدالله)

| كتبت مريم الحكيم |

أكد مدير جامعة الكويت بالتكليف عميد كلية الحقوق الدكتور فايز الظفيري ان الإتجار بالبشر يعد موضوع الساعة من الناحية الدولية، ويحتاج إلى تسليط للضوء لإبراز جوانبه المختلفة والحساسة، لافتا إلى أن هذه القضية تهم شريحة كبيرة من المجتمع، وتحتاج لتسليط الضوء من قسم القانون الدولي بالكلية، لإبراز جوانبها المختلفة والحساسة.

وفي كلمته للصحافيين، على هامش المؤتمر الدولي الذي نظمته كلية الحقوق بجامعة الكويت تحت عنوان (الإتجار بالبشر - جريمة دولية ووطنية وانتهاك لكرامة الإنسان)، قال الظفيري إن القسم يطرح سنوياً أفكاراً مهمة تخصُ المجتمع الكويتي والدولي، مشيراً إلى أن الكويت تحرص على بيان التشريعات القانونية الدولية التي تحارب أي شكل من أشكال الجرائم ومنها جريمة الاتجار بالبشر.

من جانبه، أوضح رئيس قسم القانون الدولي بالكلية الدكتور شاهين الشاهين أن الاتجار بالبشر يعد جريمة موجهة بالدرجة الأولى ضد كرامة الإنسان، لافتاً أنها أحد أسرع الجرائم المنظمة العابرة للحدود نمواً في الوقت الحالي، وأكبر تجارة في العالم بعد تجارة المخدرات وسط توقعات عالمية، وأن الدراسات الدولية تذكر أن العدد السنوي من الرجال، والنساء والأطفال المعرضين لهذه الجريمة ما يقارب 800 ألف شخص سنوياً.

بدوره، قال رئيس النيابة مدير نيابة الفروانية فيصل الحسن إن جريمة الاتجار بالبشر هي ظاهرة تفشت في المجتمعات الدولية، حتى أصبحت تستوجب التدخل من الإرادة الدولية بسبب انتهاكها الجسيم لحقوق الإنسان، وبناءً على ذلك اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000، اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة لمنع، وقمع، ومعاقبة الاتجار في الأشخاص النساء والأطفال منهم خاصة، وصدقت دولة الكويت على هذه الاتفاقية من خلال قانون 5 لعام 2006، وأصدر المشرع قانون رقم 91 لعام 2013 في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وترهيب المهاجرين.

وأشار إلى أنه طبقاً لنص المادة 11 من القانون، فالنيابة العامة تختص دون غيرها بالتحقيق، والتصرف، والادعاء في الجرائم المنصوص عليها في القانون، من جنايات أو جنح، وبموجب ذلك، دعا المستشار والنائب العام أعضاء النيابة العامة لتطبيق قواعد وأحكام هذا القانون مباشرةً.

وأضاف الحسن انه لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود، محل اعتبار في الحالات التي يكون قد استُخدم فيها أي من الوسائل المبيّنة، وأنه يعتبر تجنيد طفل أو نقله أو تنقيله أو إيواءه أو استقباله لغرض الاستغلال «اتجاراً بالأشخاص».

وذكر أن النيابة العامة شهدت التحقيق في قضية متهم قام بالاتفاق من مجموعة من الأشخاص على إحضارهم إلى الكويت للعمل، وبدأ باستغلالهم بأعمال غير مشروعة.

وعن العقوبات التي تطبق في دولة الكويت، قال الحسن، إن المشرع فرض عقوبات جسيمة لكل من يرتكب هذه الجرائم، ابتداءً بالحبس لمدة لا تقل عن 15 سنة، انتهاء بعقوبة الإعدام في حال تمت وفاة المجني عليه.

النيابة العامة عاقبت مستغلي البشر في الدعارة والشذوذ

تطرق رئيس النيابة مدير نيابة الفروانية فيصل الحسن إلى قضية تعاملت معها النيابة العامة بعد أن تم إبلاغها بقيام مجموعة من المتهمين باستقبال، ونقل، وإيواء، وتجنيد مجموعة من الأشخاص بالاكراه عن طريق استعمال القوة، وتهديدهم، واستغلال ضعفهم، واستخدامهم لسلطتهم ونفوذهم لإجبار الأشخاص المجني عليهم بالعمل ظاهرياً في معاهد صحية، وباطنياً في الدعارة، واستغلالهم جنسياً.

وأضاف أن المتهم قام بتوسيع نشاطه الذي قام بتقنينه عن طريق إنشاء شركة لزيادة عدد المعاهد الصحية التابعة له، واستقدام أكبر عدد ممكن من العمال بهدف الدعارة، ومواقعة الزبائن لهم، وإجبارهم على ارتداء الملابس النسائية، ووضع المساحيق التجميلية، والشعر المستعار، من خلال استخدام العنف الجسدي، واعطائهم نسبة من المال الذي يتم كسبه من هذه الأعمال المنافية للأخلاق العامة.

وقال إنه تبين أن المتهمين قاموا بإلزام العمال الدائم والمستمر دون توقف، وحبسهم بمنعهم من الخروج خارج المعاهد الصحية، وإجبارهم على تناول أدوية تساهم في زيادة نسبة الهرمونات الأنثوية عن الذكورية بغرض الممارسات الجنسية، لافتاً إلى أن النيابة العامة قامت بتنفيذ العقوبات على كل الأطراف المعنية فور إثبات الدلائل ضد المتهمين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣-٢-٢٠٢٠	٩	١٤٧٦٩

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بسبب خسائر بنحو 4.7 مليون دينار

«نزاهة» أحالت إلى النيابة مسؤولين في «نفط الكويت»... وآخرين

تأكيداً لما نشرته «الراي» في أبريل وسبتمبر من العام الماضي، أحالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، عدداً من المسؤولين في شركة نفط الكويت وآخرين إلى النيابة العامة، على خلفية بلاغ تقدمت به الشركة.

وقال الناطق الرسمي للهيئة الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزبر، في بيان أمس، إن البلاغ تضمن نتائج لجنة تحقيق لدراسة وفحص الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة، للسنة المالية 2017-2018 بشأن عقود ومشروعات خطوط تدفق أنابيب النفط الخام في مناطق شمال الكويت، وما انتهى اليه التقرير المذكور الى توافر شبهات جرائم فساد حملت شركة نفط الكويت خسائر مالية، ناتجة عن اهمال وتقاعس المسؤولين عن ادارة المشاريع في منطقة شمال الكويت قدرت بـ4.689138 مليون دينار.

خبر «الراي» في أبريل الماضي

... وخبر «الراي» في سبتمبر الماضي

وأفاد البيان «لما كان البين من التحقيقات وجمع الاستدلالات وسماع افادات الشهود التي اجريت بمعرفة قطاع كشف الفساد والتحقيق على النحو سالف البيان، يثير في طياته توافر شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام، والاضرار العمدي وغير العمدي بالمال العام، والتربح ومساعدة الغير على التربح، وهي جرائم مؤثمة بنصوص القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة والمعتبرة، من جرائم الفساد، إعمالاً بنص المادة رقم 22 من القانون رقم 2 لسنة 2016، بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وبعد ما اطمأنت (نزاهة) الى وجود أساس معقول لقيام شبهات جرائم فساد، المقررة ضمن المادة رقم (22) وخضوع المبلَغ ضدهم لقانون رقم (2) لسنة 2016، قامت باحالتها الى النائب العام».

وأكد البيان عزم «نزاهة» على «مواصلة جهودها واجراءاتها بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد إليها»، مثمنة دائماً دور المبلّغين في ممارسة عملهم في مساعدة الهيئة للوصول الى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد، وملتزمة في الوقت نفسه بتوفير الحماية والسرية اللازمة لهم، والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

توافر شبهات جرائم فساد حمّلت الشركة خسائر مالية ناتجة عن إهمال وتقاعس المسؤولين عن إدارة مشاريع شمال الكويت

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣-٢-٢٠٢٠	٥	١٤٧٦٩

القبس
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إيداعهم السجن المركزي.. وإعلان الحكم 19 أبريل

حجز جميع متهمي «ضيافة الداخلية»

مبارك حبيب

في قرار مفاجئ، أمرت محكمة الجنايات مساء أمس بحجز جميع المتهمين المخلى سبيلهم سابقا في قضية ضيافة الداخلية وعددهم 9 متهمين بينهم وكيلا الداخلية السابقان للشؤون الادارية والمالية اضافة إلى مسؤولي عدد من الفنادق وموظفين في وزارتي الداخلية والمالية وإيداعهم القفص. وقررت حجز القضية للحكم بجلسة 19 أبريل. ويأتي قرار المحكمة بعد انتهاء جلسات المرافعة التي بدأت صباحاً وانتهت في وقت متأخّر مساء أمس.

المحتجزون من بعد إخلاء سبيلهم:

- أحمد الخليفة الصباح
- وليد الصانع
- غصون الخالد
- أحمد الخالد
- إقبال الخلفان
- محمد طارق الكاظمي
- عبير معرفي
- محمد علي الكاظمي
- ماهر البغلي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣-٢-٢٠٢٠	١	١٦٧٠٨

القبس
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الجنايات»: إلغاء «ضبط وإحضار» النفيسي

مبارك حبيب

وافقت محكمة الجنايات على الطلب المقدم من دفاع النائب السابق د.عبدالله النفيسي، المحامي عادل عبدالهادي، برفع الضبط والإحضار في قضية «أمن دولة»، بتهمة الإساءة لدولة الإمارات.

وقال عبدالهادي لـ **القبس**، «نشكر القضاء على قبول الطلب، مشيراً إلى تحديد جلسة 8 مارس المقبل للمرافعة، وسنقدم دفوعنا في القضية وسنطالب ببراءة النفيسي».

وكانت محكمة الجنايات أصدرت، في قت سابق أمر ضبط وإحضار بحق النفيسي، وذلك لعدم حضوره للمحكمة، وأجلت القضية إلى جلسة أمس 2 فبراير. وتعليقاً على قرار الضبط والإحضار ومنع السفر الصادر بحق النفيسي، في القضية المرفوعة من وزارة الخارجية، والتي سجلت بتاريخ 2019/9/12 بدائرة جنايات أمن الدولة، كان المكتب الخاص للدكتور النفيسي أصدر بياناً أكد فيه أن النفيسي لم يتسلم أي إشعار بالقضية المذكورة حتى تاريخ صدور القرار في 5 يناير 2020.

عبدالله النفيسي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣-٢-٢٠٢٠	٤	١٦٧٠٨

القبس

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

من الذاكرة

استياء «نزاهة» من السلطة الرابعة!

خالد أحمد الطراح

ربطت هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) أخيراً، بين «تراجع الكويت سبعة مراكز دولية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2019؛ إذ حلّت في المرتبة الـ85 عالمياً، بعدما كانت الـ78 عام 2018»، ودور السلطة الرابعة (الصحافة)، في ما يتعلّق بنشر أخبار الفساد!

فقد عزت «نزاهة» «ذلك التراجع إلى عدم إقرار جملة من التشريعات، وتداول أخبار الكثير من قضايا الفساد، ما أثر في مستوى الثقة بين المجتمع والدولة، وأشاع انطباعاً بعدم إنفاذ القانون على الفاسدين واسترداد الأموال وفق توصيات منظمة الشفافية الدولية».

وذكرت «نزاهة» «أن التشريعات المتأخّرة، التي تصب في مصلحة تحسين موقف الكويت بالمؤشر، تتضمن قانون تعارض المصالح، وحق الاطلاع وتنظيم الحصول على المعلومات، وتنظيم تعيين القياديين، وتنظيم تمويل الحملات الانتخابية، مشددة على ضرورة إقرار قانون الجزاء، بغية جعل رشوة الموظفين العموميين جرماً جنائياً، إضافة إلى تجريم الرشوة في القطاع الخاص».

نشكر هيئة نزاهة الحكومية على الاعتراف بمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، وهو تصويب للموقف الذي جنح اليه رئيس المستشارين الفنيين لمكافحة الفساد، التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، اركان السبلاني، حين وصف تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2017 بأنه «ظالم»، وهو من شارك في وضع الاستراتيجية الوطنية الكويتية لمكافحة الفساد!

لعل إدراك «نزاهة»، وان جاء متأخّراً، بمصداقية مؤشر مدركات الفساد برهان على ضرورة التعامل مع متطلبات الشفافية الدولية، وهو ما يقتضي اعادة النظر في طبيعة الاعتماد على المستشارين الدوليين، كالسيد السبلاني، الذي طعن في مصداقية منظمة دولية علناً بالصحافة، وهو أسلوب غير مهني مطلقاً.

اما بالنسبة الى الأخبار عن الفساد، فهذه الأخبار ليست مفبركة، وإنما هي أخبار محلية ودولية ايضا، ذات صلة بالواقع الكويتي، الذي ينّ منه المال العام منذ سرقة استثمارات الدولة في اسبانيا، وقضية الناقلات، والكثير من الملفات الاخرى، كقضية المدير العام الاسبق للتأمينات الاجتماعية، فهد الرجعان، فما زلنا نجهل نهايتها، وإذا كان فعلا سيتم تسليم المتهم الرجعان من قبل السلطات البريطانية الى الكويت ام لا؟!

حين يكون لدينا فساد بلا حدود، فذلك يعني وجود بيئة حاضنة للفساد، ويعني ايضا غياب الادارة الرشيدة لانتشال الدولة من مستنقعات الفساد والتعيينات «الباراشوتية»، التي تتم غالبا بمباركة حكومية!

فالهياكل العليلة تلد فسادا اداريا، وهي معادلة ليست حديثة، ولا تحتاج مستشارين دوليين لمعالجة هياكل جرى اهمالها، والتهاون معها كظاهرة شائعة تحوّلت في ما بعد الى قنابل قانونية تشهد عليها المحاكم.

مثلا، ادارة الفتوى والتشريع، أي محامي الدولة محلياً ودولياً، تفتقر الى هيكل فني للمحامين حتى اليوم!

هناك امثلة عديدة على ان الادارة الحكومية تعيش على سياسة رد الفعل، وهو دليل آخر على غياب العمل المؤسسي، فضلا عن عدم وجود خطة اعلامية جماهيرية لتعزيز المشاركة الشعبية في القضايا المصيرية لترجمة «رؤية نزاهة»، وهو ما يحول دون اجتثاث جذور الفساد والنهوض بالدولة نحو آفاق واعدة.

نتمنى ألا تفاجئنا «نزاهة» يوما بطلب عدم نشر تقارير ديوان المحاسبة عن المخالفات في الجهاز الحكومي.

اما عن التأخير في التشريعات، فالمسؤول بالدرجة الاولى الحكومة والنواب الموالون لها، سواء قبل مولد الحكومة العليلة الحالية او قبل ذلك! الشعب الكويتي، فعلا، فاقد الثقة بالحكومة والإصلاح المزعوم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣-٢-٢٠٢٠	١١	١٦٧٠٨

وفيـــات

الوفيات

● **مي سيد طه الرفاعي، أرملة/عبداللطيف عبدالرزاق العبدالرزاق، 82 عاما، (شيعت)**، رجال: في المقبرة فقط، تلفون: 24846890، نساء: كيفان، ق5، ش50، م4.

● **مطلق مطرب سعيدان الشمري، 77 عاما، (شيع)**، صباح السالم، ق6، ش1، ج1، م37، تلفون: 99711535.

● **خالد نواف مشبب الجلال السهلي، 15 عاما، (شيع)**، رجال: في المقبرة فقط، تلفون: 97777684، نساء: هدية، ق2، ش4، م108.

● **هيا متعب سعد الربيعان، 82 عاما، (شيعت)**، رجال: اليرموك، ق1، ش2، ج1، م16، تلفون: 97129221، نساء: مشرف، ق6، ش8، ج2، م10.

● **خالد عداي حامد المغامله الحسيني، 62 عاما، (شيع)**، الجهراء، العيون، ق3، ش7، م24، (خيمة العزاء خلف المنزل)، تلفون: 99789928، 55855621.

● **أمين محمد أحمد آل محمد صالح، 74 عاما، (شيع)**، سلوى، الشارع الرئيسي 302، حسينية مسلم بن عقيل الرشيد، تلفون: 99149164، 99993154.

● **فاطمة صادق علي القلاف، زوجة/إبراهيم عبدالله كروف، 40 عاما، (شيعت)**، رجال: الدعية، مسجد البحارنة، تلفون: 66622920، نساء: الدعية، حسينية القلاف (أم حامد)، ق3، ش37، م9.

● **نزيهة فهد يعقوب البدر، 75 عاما، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، رجال: ديوان البدر، شارع الخليج العربي، تلفون: 22461444، 22461888، نساء: الشويخ، ق1، ش14، م14، مقابل الشامية، تلفون: 24811058.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»